مجلس المحافظين
الدورة الثامنة والأربعون
روما، 12-13 فبراير/شباط 2025

البيان الافتتاحي لرئيس الصندوق ألفرو لاريو

الوثيقة: GC 48/INF.5/Rev.1

التاريخ: 12 فبراير/شباط 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

السيد رئيس مجلس المحافظين،

صاحب الجلالة،

أصحاب المعالي والسعادة،

السادة المحافظين الموقرين،

الأصدقاء والزملاء،

بالنيابة عن الجميع في الصندوق، اسمحوا لي أن أرحب بكم في الدورة الثامنة والأربعين لمجلس المحافظين. إنها لحظة خاصة جدا بالنسبة إلينا، أن نجمعكم كلكم معا.

وأود أن أرحب ترحيبا خاصا أيضا بممثلينا من الشعوب الأصلية الذين أنهوا منتداهم للتو. أهلا بكم جميعا.

بمجرد الاستماع إلى العديد من المتحدثين الذين سبقوني، يمكنكم أن تلاحظوا وتدركوا تنوع الأصول والمناطق الجغرافية، وإن كان يجمعهم شعور بالهدف المشترك. ويمكن للمرء أن يتحدث عن آسيا، والشرق الأوسط، وأوروبا، وأفريقيا والأمريكيتين، ولكن هناك شعور كبير بالهدف المشترك.

وأود أن أبدأ بذلك. لأن هذا التنوع – كوننا بيتا عالميا، يضم 180 دولة عضوا آخرها أوكرانيا – هو ما يجعلنا أقوياء. معا نحن أقوى. وأعلم أن هناك الكثير من الضجيج والصدمات؛ فنحن نمر في لحظة حاسمة من التاريخ – ولكن دعونا لا ننسى أننا معا أقوى. وما سمعناه هذا الصباح ما هو إلا انعكاس لذلك.

وفي الوقت نفسه، يتعين أن تكون الرؤى والخطط الاستثمارية التي سمعنا عنها مدعومة جميعها بالأفعال. وهذا ما نتحدث عنه اليوم. وهذا ما يتمحور حوله الصندوق.

إن بناء مجتمعات محلية ريفية مزدهرة لن يحل جميع التحديات التي يواجهها العالم بين عشية وضحاها – ولكن من الواضح أنه شرط أساسي. فهو يشكل خطوة أولى نحو المعالجة الفعلية للعديد من التحديات التي نواجهها اليوم. ويبدأ ذلك من عدم المساواة، التي يجب أن تكون في صميمه.

ويكمن عدم الاستقرار وعدم اليقين في قلب هذه اللحظة التاريخية والحاسمة. عدم الاستقرار الاجتماعي الذي يؤدي إلى النزاعات والهجرة القسرية. وعدم استقرار الأسعار وأزمة غلاء المعيشة العالمية اللذان يعيشهما أيضا العديد من بلدانكم. وعدم الاستقرار المناخي والظواهر الجوية المتطرفة التي نتأثر جميعنا بها، سواء أكانت فيضانات، أو جفافا أو حرارة شديدة.

وأنا على يقين ثابت من أن التنمية الريفية يمكن أن تقدم ترياقا للعديد من هذه التحديات. وآمل أن نواصل خلال اليومين المقبلين مناقشة كيفية ارتباط ذلك بالعديد من الأولويات في بلدانكم وببعض التحديات التي نواجهها جميعا.

وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية الريفية، من خلال الاستثمار في إنتاجيتها واقتصاداتها الريفية، خطوة رئيسية على الطريق نحو تحقيق هذا الهدف المشترك.

ولأن الاستثمار في المجتمعات المحلية الريفية يؤدي إلى استحداث فرص عمل، وزيادة الدخل، وكما قال بعض المتحدثين، يمكنه أن يكون محركا لنمو الاقتصاد بكامله والعالم. ويكمن في صميم نموذج عملنا اعتراف بأنه من المهم أن نفكر فيهم بأنهم أصحاب أعمال، مهما كانت مزارعهم صغيرة.

وهم جزء من الاقتصاد العالمي والمحلي. وجزء أساسي من القطاع الخاص وسلاسل القيمة. وهم في قلب العديد من هذه الاستثمارات.

وهم بحاجة إلى ما يحتاج إليه أي عمل تجاري أي: تكنولوجيا أفضل، ورأس مال عامل ووصول إلى الأسواق؛ والقدرة على بيع سلعهم بسعر يمكنهم أن يعيشوا منه.

وهذا هو السبب الذي يجعل الصندوق يتمتع بمكانة فريدة في هذه اللحظة الحاسمة من التاريخ.

لأن العالم الذي يُترك فيه المزارعون ليتدبروا أمورهم بأنفسهم هو عالم أقل استقرارا، وأكثر عرضة لتفاقم الجوع والفقر، وأقل استعدادا لمواجهة الظواهر الجوية المتطرفة مثل الفيضانات، أو الجفاف أو موجات الحر.

وهو عالم يكون فيه أولئك الأقرب إلى الأرض، أي صغار المزارعين، هم ذاتهم من يعانون من الجوع. ونحن جميعنا نعلم أن هذا الأمر غير مقبول.

ونحن نعلم أيضا من أبحاثنا الخاصة أن هناك صلة مباشرة بين الإنتاجية الزراعية والسلام.

ففي إثيوبيا، قمنا بقياس انخفاض بنسبة 3 في المائة في النزاعات مقابل كل زيادة بنسبة 1 في المائة في إنتاجية الأراضي. وفي مالي، شهدنا تراجعا بنسبة 8 في المائة في النزاعات في المناطق التي استثمر فيها الصندوق.

والسبب واضح: كلما نجحنا في الاستثمار في قدرة صغار المزارعين على إنتاج الغذاء، قلّت المنافسة على الموارد، وقلّت الحاجة إلى الهجرة القسرية.

وعندما تحدث الصدمات، يكون هؤلاء المزارعون والمجتمعات المحلية أيضا في وضع أفضل للصمود أمامها. وتُظهر تقييمات الأثر التي أجريناها أن المجتمعات المحلية والمزارعين الذين تلقوا التمويل من المشروعات هم أكثر قدرة على التعافي من الصدمات بنسبة 14 في المائة مقارنة بالمزارعين الذين لم يشاركوا فيها.

ضيوفنا الكرام،

من خلال تحفيز الاستثمار في الميل الأول، يركز الصندوق على أولئك الذين تخلفوا عن الركب، ويوفر بذلك الأمل المدعوم بالعمل الملموس.

والصندوق على أهبة الاستعداد لمواجهة هذا التحدي. ونحن نستثمر فيما يجدي. ونستثمر حيثما تشتد الحاجة إلى وجودنا. ونستثمر حيث يمكننا تحقيق أكبر قدر من الأثر.

وسيظل الإطار الاستراتيجي الجديد للصندوق نافذا حتى عام 2031. وهو يحدد مسار آخر الجهود التي تبذلها المنظمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو بمثابة جسر إلى خطة ما بعد عام 2030.

ويهدف هذا الإطار، الذي يمثل مسار تطور استثماراتنا بما يتماشى مع الطلب القطري، إلى:

- زيادة الفرص الاقتصادية لصغار منتجي الأغذية؛
- تحسين الأمن الغذائي والتغذية للمجتمعات المحلية الريفية؛
- تعزيز الاستدامة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية؛
- وتعزيز القدرة على الصمود.

فالاستراتيجية واضحة، ونحن ننفذها بلا كلل أو ملل:

أولا، لقد قمنا بإعادة معايرة عملياتنا لضمان أن يكون الأثر والنتائج في صميمها وأن نكون أكثر فعالية بالدولارات واليوروهات التي تساهم بها البلدان ومستثمرو القطاع الخاص. ويشمل ذلك زيادة جهودنا لإشراك القطاع الخاص، لا سيما على المستوى المحلي، ودعم الحكومات في تحفيز الاستثمارات وإنشاء نظام إيكولوجي بنّاء يمكن أن تنفّذ فيه تلك الاستثمارات.

ولهذا السبب استحدثنا شعبة القطاع الخاص الجديدة في إدارة العمليات القطرية لإبقائها قريبة جدا من استثماراتنا.

وستركز استراتيجيتنا الاستثمارية على ميزتنا النسبية – باستهداف فجوات التمويل التي تعجز الحكومات والمؤسسات المالية المحلية عن تغطيتها. ولتحقيق هذه الغاية، نحتاج إلى الدعم والتعاون، وخصوصا مع القطاع الخاص المحلي.

وثانيا، نحن نجدد التزامنا بالابتكار والقدرة على التكيف.

لقد تركت الثورة الرقمية المجتمعات المحلية الريفية تتخلف عن الركب إلى حد كبير. وعلينا أيضا أن نضمن ألا يصبح هذا الأمر فجوة أخرى في مستقبلهم.

ويجب أيضا أن نصبح أكثر سرعة بالاستجابة. فالبلدان – بلدانكم جميعها – تطالب بذلك. ويجب أن نحاول تبسيط الإجراءات والبيروقراطية. علينا أن نجعل الاستثمار معكم أيسر ما يمكن.

وثالثا، نحن نعزز التزامنا بالشراكة مع جهات فاعلة أخرى. وقد شاهدنا عددا منها اليوم – التعاون مع الوكالتين الأخريين التابعتين للأمم المتحدة اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، على سبيل المثال، مع مراعاة تكاملنا، وأهداف التمويل المشترك – وهي مهمة جدا – مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمصارف الإنمائية العامة في النظام المتعدد الأطراف.

وسنشارك في منصات مهمة، مثل المنصة التي تضم أكثر من 150 دولة عضوا والتي وصفتها السيدة الأولى، والتي سنناقشها لاحقا: التحالف العالمي لمكافحة الفقر والجوع الذي أطلقه الرئيس لولا العام الماضي خلال مؤتمر الدول العشرين، بالإضافة إلى الجهود بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال مراكزنا الموجودة في برازيليا وبكين.

أيها الأصدقاء،

كما يقول شعار رسالتنا، فإن الصندوق يعمل على الاستثمار في السكان الريفيين. ونحن ملتزمون بضمان أن يكون التقدم واستثماراتنا مستدامة، وقادرة على الصمود وشاملة.

ونحن نقدم يد العون لا الصدقة.

ونهج الصندوق يتيح للأشخاص المشاركة في تصميم الحلول الناجحة وملكيتها. وتشكل الملكية والمساءلة جزءا من الأمل. إنه "النمو من القاعدة" – وهو الطريقة الأكثر تأثيرا لاستحداث الفرص وتغيير حياة الناس.

إنه الميل الأول.

لقد تأسس الصندوق في لحظة أخرى من الاضطرابات العالمية: التوتر الشديد، والجوع والنزاعات في السبعينيات.

ولطالما كمنت قوتنا وستبقى كامنة في أننا نستثمر في السكان الريفيين وفي الأثر على الأرض. وتؤدي استثماراتنا إلى زيادة الإنتاجية والدخل، ووضع الأموال في جيوب أفقر الناس.

إن نهجنا يبني القدرة على الصمود، ويمنع الحاجة إلى المزيد من التدخل الإنساني.

ولم تكن مهمتنا يوما أهم مما هي عليه الآن – ونحن نعتمد عليكم جميعكم لدعمنا في تحقيق هذه المهمة.

ويمكننا معا، ومن خلال الاستثمارات الصحيحة، أن نطلق العنان للأمن الغذائي وِنحتجز الكربون. ويمكننا توسيع نطاق التكنولوجيات الجديدة واستعادة الممارسات التقليدية. ويمكننا المساعدة على تأمين الاستقرار العالمي من خلال تحسين الظروف المحلية.

فدعونا نعمل معا لكيلا نترك أحدا يتخلف عن الركب.

شكرا جزيلا لكم.